

Distr.: General  
18 June 2021  
Arabic  
Original: English/French



الدورة السادسة والسبعون  
البند 106 من القائمة الأولية\*  
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

## تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

### المحتويات

#### الصفحة

2	.....	أولاً - مقّمة
2	.....	ثانياً - الردود الواردة من الحكومات
2	.....	ألبانيا
4	.....	الجزائر
15	.....	قبرص
16	.....	ثالثاً - الردود الواردة من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/76/50 \*

280721 010721 21-08274 (A)



## أولا - مقدمة

- 1 - أثنت الجمعية العامة في قرارها 86/75 على بلدان البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار.
- 2 - وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول، بالتالي، دون تحسّن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأسس الديمقراطية للمجتمع التعددي.
- 3 - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُقدّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وبناء على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.
- 4 - ووجّهت في هذا الصدد مذكرة شفوية مؤرخة 18 شباط/فبراير 2021 إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها إبداء رأيها في هذا الموضوع. وحتى حينه، تم تلقي ردود من حكومات ألبانيا والجزائر وقبرص، وتظهر هذه الردود في الفرع الثاني أدناه. وقد جاء من الاتحاد الأوروبي ردّ يظهر في الفرع الثالث أدناه. وستُنشر أي ردود تصل بعد 31 أيار/مايو 2021 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح، وذلك باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن تصدر أي إضافات.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

ألبانيا ملتزمة التزاما كاملا بوجود منطقة آمنة ومأمونة في البحر الأبيض المتوسط. وفي مجال نقل الأسلحة، تُشجّع ألبانيا على توخي الشفافية الكاملة من خلال تقديم المعلومات سنويا إلى سجل الأسلحة التقليدية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والتقرير الإقليمي عن تصدير الأسلحة (بالنسبة لبلدان جنوب شرق أوروبا)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتشارك وزارة الدفاع الألبانية في مختلف المبادرات الإقليمية وفي المبادرة المنفّذة في مجال الأمن والدفاع. والأطراف في هذه المبادرات هي بعض بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. أمّا التركيز فهو ينصبّ على التعاون وعلى فتح قنوات حوار بين الأطراف من أجل توطيد العلاقات وإحلال الثقة المتبادلة.

## 1 - عملية مؤتمر وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا

في النصف الثاني من عام 2019، تولت ألبانيا رئاسة أمانة مؤتمر وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا. وفي إطار هذه المبادرة، عززت ألبانيا أهمية عملية مؤتمر وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا، بوصفها آلية ناجحة لبناء الثقة في جنوب شرق أوروبا ومنبرا يوطد العلاقات بين بلداننا، وأسهمت في جهود هذه البلدان من أجل بلوغ مستقبل أوروبي وأطلسي مشترك.

وتتمثل بعض أولويات ألبانيا فيما يلي: تعزيز آلية بناء الثقة؛ وتوطيد عرى التعاون العسكري في جنوب شرق أوروبا؛ وتحسين مستوى التفاعل مع المنظمات الدولية الأخرى، أي منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ والمساهمة في بعض العمليات والبعثات مع قوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرق أوروبا؛ وتعزيز التشغيل البيئي للواء جنوب شرق أوروبا وتحسين قدرته على الانتشار في عمليات دعم السلام؛ وتعزيز سياسة الباب المفتوح من أجل إعادة تأكيد التزامنا بانفتاح مبادرتنا التي تسهم في إحلال السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية.

وتشارك القوات المسلحة الألبانية، من خلال ممثلين، في مقر لواء جنوب شرق أوروبا وفي إطار مبادرة مؤتمر وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا.

## 2 - مبادرة الميثاق بين الولايات المتحدة ومنطقة البحر الأدرياتيكي

من خلال هذه المبادرة، تؤيد ألبانيا سياسة "الأبواب المفتوحة"، وأيضاً تعزيز الحوار السياسي وحسن الجوار، وزيادة التعاون من أجل التمثيل المشترك، فضلاً عن جهود مكافحة الإرهاب والتطرف الراديكالي.

## 3 - فرقة العمل الطبية في البلقان

تهدف فرقة العمل الطبية في البلقان إلى تعزيز استخدام القدرات الطبية العسكرية القائمة في منطقة غرب البلقان ضمن إطار وحدة طبية متعددة الجنسيات، وإلى تيسير عمليات الانتشار واستدامتها لفترات تزيد على سنة واحدة.

## 4 - المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه

### مركز التعاون الأمني

مهمة المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه تتمثل في تعزيز الحوار والتعاون على المسائل الأمنية في جنوب شرق أوروبا من خلال شراكة بين بلدان المنطقة وشركائها الدوليين. وأيضاً، وفي إطار التعاون الثنائي مع بلدان المنطقة وخارجها، تضطلع وزارة الدفاع بأنشطة مستمرة وفقاً لخطط مضبوطة في مجال التعاون المشترك. وحتى في الإطار الثنائي، تكمن سياسة وزارة الدفاع في تعزيز الحوار والتعاون.

وفيما يتعلق بالمشاركة في النظم الدولية لمراقبة الاستخدامات المزدوجة، شرعت ألبانيا، من خلال الهيئة الحكومية لمراقبة الصادرات، في اتخاذ إجراءات داخلية لتقييم إمكانية المشاركة في ترتيب فاسنار. وأجري هذا التقييم بالتعاون مع وزارة الخارجية، وأيضاً مع كافة المؤسسات الأخرى التي ستشارك في هذه

العملية. وخلال التقييم السابق الذي أجرته وزارة الدفاع، خلّصت هيئة مراقبة الصادرات ووزارة الخارجية إلى أنّ ألبانيا ممتثلة بالكامل للمعايير المحددة بشأن قبول الطلبات.

بيد أنّ عملية التوثيق من أجل استيفاء معايير القبول وإعداد ملف طلب القبول تتطلب وقتاً، حيث يتعين تقديم قائمة شاملة بالعناصر الخاصة بكل معيار، وأيضاً معلومات عن الإطار التشريعي والسياسات والمسائل التقنية والإحصاءات.

وتعمل وزارة الدفاع مع الهيئة الحكومية لمراقبة الصادرات على إنجاز هذه العملية، وهما تقومان بجمع المعلومات اللازمة من جميع المؤسسات المعنية.

وتتخبط ألبانيا أيضاً في مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي تم إطلاقها في عام 2010. وتعكس هذه المبادرة خطة العمل المتعلقة بالأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، المطبقة داخل الاتحاد الأوروبي. ويتمثل الهدف الرئيسي من المبادرة في تيسير التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات.

## الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[27 أيار/مايو 2021]

اعتمدت الجمعية العامة قرارها 86/75 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي جاء ليؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز السلام وتوطيد أوأصر التعاون والصداقة بين شعوب وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إنّ التحديات المتعلقة بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تقتضي اليوم ضبط استراتيجية جماعية عالمية تأخذ بنهج شامل في الشراكة والتعاون يضم جميع المبادرات الرامية إلى جعل هذه المنطقة منطقة سلام واستقرار وازدهار.

وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر من جديد التزامها بالعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهي تشدد أيضاً على أهمية العمل المشترك من أجل التصدي للإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك من أجل مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد التي تهدد جميع بلدان المنطقة.

وقد ظلّت الجزائر، من منطلق الوفاء لمبادئها، تدعو إلى تعزيز وإعمال مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار ومبادئ الاحترام المتبادل داخل منطقة البحر المتوسط، التي تحتل مكانة بارزة ضمن سياساتها الخارجية.

ومما لا شك فيه أنّ متطلبات الأمن والاستقرار قد اكتسبت بُعداً عالمياً يفرض الترابط بين المناطق والدول. وفي هذا السياق، لا تزال الجزائر مقتنعة تماماً بالمبدأ الأساسي لعدم قابلية الأمن للتجزئة داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يتطلب الأخذ باستراتيجية تعاون جماعية يكون هدفها تحقيق التنمية والاستقرار والسلام. وفي هذا السياق، كانت الجزائر دائماً تركز جهودها على تطوير علاقات الثقة الدائمة بين البلدين على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

منذ انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي عام 1975، ظلت الجزائر تعمل جاهدة من أجل تعزيز السلام، وتكثيف التعاون، وتوطيد أواصر الصداقة بين شعوب وأمم حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما يجعلها ترى أن أيّ تفكير في مستقبل النظام الأمني داخل المنطقة الأوروبية يجب أن يراعي تلقائياً، ومن منطلق عدم قابلية الأمن للتجزئة، البعد المتوسطي، حيث إنّ ذلك هو الضمان الوحيد للحفاظ على المصالح الحيوية لكل الأطراف داخل المنطقة.

غير أنه لا بد من الإقرار بأنّ الأمن والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. فلا ريب أنّ التحديات الأمنية المتنوعة التي تشهدها أفريقيا تهدد أمن الشعوب الأفريقية واستقرارها، وتؤثر أيضاً على منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما يعرقل فعلياً فرص التعاون الممكنة بين الضفتين.

ولذلك، لا بُدّ لعملية صياغة الاستجابة المناسبة لمشكلة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط من أن تتمّ وفق إطار عالمي يكفل مصالح بلدان الضفتين ويراعي شواغلها، سواء ما كان منها على المستوى السياسي أو الأمني أو الاقتصادي أو الإنساني.

ومن هذا المنطلق توصي الجزائر الجمعية العامة بأن تعتمد بشكل منتظم ومتواصل مشروع قرار بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فالجزائر، من خلال مشروع القرار هذا، تسهم في الرغبة المشتركة في تعزيز التعاون من الناحية الأمنية وضمن المجالات الثقافية والاقتصادية داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتواصل الجزائر، بفضل مبادئها القائمة على تعزيز تعددية الأطراف وعلى التسوية السلمية للنزاعات، الإسهام في مختلف العمليات السياسية، ولا سيما المتعلقة منها بأزمة ليبيا وأزمة مالي. وهي، في هذا السياق، تشارك بخبرتها من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في منطقة الساحل، وذلك من خلال التعاون الثنائي الفعال وبفضل الانخراط المتواصل في الجهود القارية والدولية المبذولة بهذا الشأن.

ويمتد نطاق هذا العمل الجماعي ليشمل أيضاً الظواهر المناخية وظاهرة الهجرة. فالبحر الأبيض المتوسط، من دون جميع المناطق المتضررة من تغير المناخ، معرض بشكل خاص للمخاطر جراء ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتكاثر الظواهر الجوية القاسية، بما يؤدي إلى نقص في المياه والأغذية ويعرض الاستقرار في المنطقة وخارجها للخطر. وبذلك، يتسبب تغير المناخ في أضرار خطيرة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، فيما تعاني الضفة الشمالية من تبعاته على مجتمعاتها، ولا سيما نتيجة للتصحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يزيد من حدة ضغوط الهجرة على بلدان المنطقة.

وكانت الجزائر دائماً تعيد تأكيد رغبتها في مواصلة العمل وفق نهج شامل ومتضافر ومتوازن في تناول مسألة الهجرة، يقوم على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة.

وعلى هذا الأساس، تقوم الجزائر بإدراج عملها على المستوى الإقليمي ضمن مختلف المبادرات المتوسطية والأفريقية التي تعكس التزامها بالوفاء بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ، ومكافحة التصحر.

وجهد الجزائر المحمودة في مجال تعزيز التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتجلى في المبادرات التالية التي نسوقها على سبيل المثال لا الحصر.

## أولا - الشراكات المقامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

### 1 - منتدى الحوار في منطقة غرب المتوسط (حوار 5+5)

على الجانب الأورومتوسطي، ترى الجزائر في حوار 5+5 منتدى للتشاور الفعال على تعزيز التعاون في المجال الأمني. وهي تعتقد، من منطلق اقتناعها بأن أمن البحر الأبيض المتوسط لا ينفصل عن أمن القارة الأوروبية، أنّ البعد الأمني والشواغل المشروعة التي تثيرها بهذا الشأن بلدان الضفة الجنوبية يجب أن تُدرج ضمن هذا الحوار.

وتعمل الجزائر، منذ إنشاء هذا المنتدى للحوار والتعاون الذي تتخرط فيه كعضو فعال، على دعم إقامة حوار بناء يعكس بشكل متزايد وعي البلدان الأعضاء بأمور منها تحديات السلام والأمن التي تواجهها المنطقة والتي من الواضح أن التعامل معها يقتضي نهجا كليا متضافرا. والجزائر مقتنعة بأن الحوار السياسي داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط هو الوسيلة المناسبة لإيجاد حلول فعالة وملائمة لأزمات وبؤر التوتر في المنطقة، وكذلك لتطوير وتكثيف الشراكات في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.

والجدير بالملاحظة أنّ اللقاءات المعقودة في إطار هذا الحوار قد أتاحت إلى حد الآن اعتماد تدابير عملية هدفها تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تم إقرار توصيات هامة خلال الاجتماع الخامس عشر لوزراء خارجية البلدان المشاركة في حوار 5+5، الذي عقد في فاليتا (مالطة) في كانون الثاني/يناير 2019، والذي تشاركت الجزائر مع مالطة في رئاسته. وأعقب هذا المؤتمر في عام 2020 الاجتماع السادس عشر الذي عقد تحت شعار "معا من أجل الأمن الجماعي والشراكة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط". وأكدت الجزائر بهذه المناسبة ضرورة العمل وفق نهج شامل يدمج الأبعاد الأمنية من أجل مكافحة وتقويض الشبكات الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالأشخاص.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ جميع التدابير التي تتوخاها الجزائر بهذا الشأن تأخذ في الاعتبار الصلة القائمة بين الأمن والتنمية، وكذا دور الجزائر القيادي في مكافحة الإرهاب وإسهامها في استقرار المنطقة وأمنها.

### 2 - مبادرة 5+5 الدفاعية

الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مسألتان لا تتفصلان؛ فيما يكتسي طابعا جوهريا للتعاون المسجل خلال العقود الأخيرة في تناول مسألة الأمن الإقليمي وفي العمل معا على مواجهة التحديات بواسطة تكثيف الحوار بين ضفتي الحوض الغربي.

وتصنيف التهديدات والمخاطر يتطلب إعادة تحديد شروط إحلال الأمن على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يتمثل هدف الجزائر في الحيلولة دون عدم اليقين إزاء أوجه الضعف التي تم تحديدها، وذلك بإعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة وأمنها.

وضمن سياق متطور ومتغير، يتعين على الجزائر أن تُعزز مكانتها ودورها في التقليل من أوجه الضعف تلك وفي احتواء التهديدات العالمية من خلال تعزيز الحوار والتشاور عبر مساهمتها على أساس

توافقي في آليات التعاون الإقليمي. ولذلك، يلزم اتباع نهج عالمي في إدراك ومعالجة قضايا الدفاع والأمن، تتم صياغته وفق مفهوم العمل المشترك وبروح التضامن والمصالح المشتركة. فضمن إطار هذه الروح يندرج حوار 5+5 باعتباره مبادرة محددة وشاملة لأجل تحقيق التعاون والتنمية بأطراف متعددة داخل منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.

أما التبادلات من حيث التعاون بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وبلدان جنوبه فهي تركز على مبدأ ثنائية الأطراف. ولم تقض مبادرات التعاون الإقليمي العديدة المنفذة خارج هذه الأطر، مثل عملية برشلونة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد من أجل المتوسط، سوى إلى أنشطة محدودة النطاق.

فعلى سبيل المثال، يطرح الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي بالأساس القيام بأعمال عسكرية في اتجاه واحد ومن الشمال إلى الجنوب. أما بالنسبة للاتحاد من أجل المتوسط، فإن المشاكل الهيكلية التي تقيد عمله، وكذا بعض النزاعات مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تعيق البلدان في سعيها إلى تناول المسائل الأمنية والدفاعية تناولا استراتيجيا. ولكن وبالمقابل، تكمن خصوصية القيمة المضافة لمبادرة 5+5 الدفاعية في طابعها غير الرسمي، وفي مرونة عملها وما تتحلى به من واقعية وتوافق في الرأي.

إنّ عدم توظيف مبادرة 5+5 الدفاعية في الأغراض الخاصة، وكذا التقارب الجغرافي والثقافي بين البلدان، قد أتاحا العمل وفق استراتيجي وعملي في إجراء التعاون، وذلك بحسب مختلف الظروف الدفاعية والأمنية.

ومن الواضح أن التقارب الجغرافي يُسهم في ترابط بلدان المنطقة أمنيا. فكما يؤثر تهديد داعش في العراق وسورية على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يشكّل تجنيد المقاتلين بدوره تهديدا كبيرا بالنسبة للبلدان الأعضاء كلها. لذلك، تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة أيضا التزاما دائما وثابتا.

ولا يمكن لبلدان جنوب وشمال الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط أن تغض الطرف عن الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. فعدم الاستقرار السياسي في بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى، وظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها على المجتمع، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والتخلف المتزايد، والفقر، وانتشار الأمراض والأوبئة، هي كلها أمور تُشكّل تربة خصبة لنمو الإرهاب.

وتترتّب عن الجفاف والمجاعة وندرة المياه عواقب خطيرة جدا من حيث التخلف ومن حيث قدرة البلدان التي تعاني هذه الظواهر على التحكم في السكان وضبط الحدود وتوفير الحماية لهما. أما المناطق المعنية بهذه الظواهر فهي تشكل بيئة مواتية لنمو الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولنقل هذه التهديدات نحو شمال أفريقيا وجنوب أوروبا.

لذلك، تتطلب مكافحة هذه المخاطر توحيد الرؤية واتخاذ إجراءات ضمن استراتيجية مشتركة بين بلدان المنطقة، تقوم على التشاور والتعاون والتنسيق.

ويتعين على الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي وبسبب انشغالها إزاء التحديات القادمة من منطقة الساحل المطروحة داخل خط حدودها، أن تكون متيقظة إزاء تطورات الأحداث داخل الإقليم وأن تنتبأ بهذه التطورات وتواجهها وتؤثر فيها.

ويطرح السياق الجيوستراتيجي الحالي المسألة الأساسية المتعلقة بالتحكم في المخاطر وفي النزاعات، بما يؤدي إلى ضرورة رسم استراتيجية جديدة إزاء المسائل الأمنية.

وضمن سياق دولي وإقليمي يتسم، في جملة أمور، بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية "المكثفة"، تتميز مبادرة 5+5 الدفاعية عن غيرها من أدوات التعاون الأمني بقدرتها على إتاحة المجال أمام إجراء حوار منتظم وأيضاً أمام تعاون عسكري فعال قائم على التضامن بين البلدان الأعضاء.

وهذه الشراكة في تناول قضايا الدفاع والأمن ستتيح للبلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 الدفاعية أن تضع وتتقاسم رؤية مشتركة بشأن المسائل الأمنية من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة الجغرافية التي تجمع بينها.

وتأتي عملية إطلاق مبادرة 5+5 الدفاعية في باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر 2004 لتستجيب للرغبة في الإسهام في بلورة رؤية مشتركة بين البلدان الأعضاء العشرة بشأن قضايا الدفاع والأمن وذلك من خلال إجراء تعاون عملياتي ضمن مجالات الأمن البحري، ومساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية، وأمن الطيران، والتدريب والبحث الأكاديمي. وقد تم منذ ذلك التاريخ توسيع دائرة هذا التعاون لتشمل مواضيع أخرى.

وبفضل المؤتمرات الرفيعة المستوى المقررة سنوياً، ومنها اجتماع وزراء الدفاع الذي يحدد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية بالنسبة للأنشطة المقبلة لمبادرة 5+5 الدفاعية، واجتماع رؤساء أركان القوات المسلحة الذي يضبط الأنشطة التنفيذية التي تشمل التدريبات والاجتماعات والحلقات الدراسية التي تعنى بمجالات الأمن البحري وأمن الطيران ومساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية والدفاع عن الفضاء الإلكتروني والجريمة الإلكترونية، واجتماعات رؤساء أركان القوات الجوية والبحرية ومديري الخدمات الصحية للقوات المسلحة، وكذلك اجتماعات اللجنة التوجيهية، اكتسبت المبادرة أهمية أسهمت في ظهورها داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت تشكل جسراً بين بلدان ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط يمنحها قيمة مضافة تعزز قدرتها على أداء مهامها وفق مبدأ المصالح المشتركة.

وبفضل الإجراءات المتسقة التي تُبَدَّد الشواغل الأمنية في غرب البحر الأبيض المتوسط، والتي تنفَّذ من خلال الخطط السنوية، تستطيع الأطراف أن تتخبط في عملية إدراك الرهانات وفق نهج تشاكرية وتضامنية، وذلك من أجل صياغة الأولويات وتطبيق الاستجابات حسب احتياجات ووجهات نظر البلدان الأعضاء. أما عمليات المراقبة والأمن البحري، وعمليات مكافحة التلوث البحري الناجم عن الحوادث، وعمليات البحث والإنقاذ والأمن الجوي وكذا مساهمة القوات المسلحة في إدارة الكوارث الطبيعية فهي على مدى السنوات قد أتاحت، إلى جانب عوامل أخرى، التأكد من إمكانية التشغيل البيئي واستخدام الوسائل العسكرية على ضوء أدلة الإجراءات المشتركة التي وضعتها القوات المسلحة التابعة للبلدان الأعضاء.

وضمن سياق غير رسمي، وبشكل صيغ فعلياً وفق إرادة الأطراف الحرة وتوافقها وواقعيتها، تم إرساء مبادرة 5+5 الدفاعية كنموذج للتعاون المتوازن القائم على تقارب وجهات النظر بشأن القضايا

ذات الاهتمام المشترك، وذلك من دون قيود مؤسسية. وهذه المرونة في الإجراءات تمنح هذا المحفل الفعالية اللازمة لبلوغ مستوى التعاون المنشود.

وتظل إنجازات هذا التعاون كبيرة ومحمودة بفضل النهج الشامل المتوخى في إجراء الحوارات، وبفضل التعرف على الرهانات والتحديات الأمنية في المنطقة، والإجراءات المتخذة من أجل بلوغ الأهداف المشتركة. كما أتاح الأسلوب المتبع في هذا التعاون توليد "هوية وظيفية" لمبادرة 5+5 الدفاعية وإيجاد تقارب وفي وجهات النظر بشأن تقييم المخاطر.

وقد تطور نسق التعاون ضمن هذا المنتدى ليشمل، بالإضافة إلى الأمن البحري ومساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية خلال الكوارث الطبيعية وأمن الطيران والتدريب والبحث الأكاديمي، الدفاع داخل الفضاء الإلكتروني ومكافحة التلوث البحري والبحث والإنقاذ وطب الطوارئ ومكافحة تغير المناخ وتأثيراته على الأمن، والقوات الخاصة، والطائرات بدون طيار، ومكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فضلا عن مسألة نوع الجنس وتكافؤ الفرص داخل القوات المسلحة.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 وأذار/مارس 2021، طلبت الجزائر إدراج مسألة الإجهاد المائي كمجال من مجالات التعاون، وذلك بسبب خطورة هذه الظاهرة الكبرى، التي تشكل مصدرا للاضطرابات السياسية والأمنية والصحية والاقتصادية.

وبالفعل، تُعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة جغرافية حساسة، تتسم بهشاشة كبيرة وضعف إزاء تغير المناخ، وتتأثر بظواهر مثل تدهور التربة والتصحر وندرة المياه. وتتضاف إلى ذلك حركات هجرة السكان من منطقة الساحل. كما أنّ ندرة المياه تقسّر ظاهرة تعدد النزاعات والاتجاه نحو ظهور حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

وقد بدأت البلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 الدفاعية تدرك بالفعل المسائل المتعلقة بالإجهاد المائي.

وعلاوة على ذلك، وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيراتها الصحية على السكان، شددت الجزائر على أهمية عقد اجتماع لمديري الخدمات الصحية بالقوات المسلحة التابعة للبلدان الأعضاء، وذلك من أجل تبادل خبراتهم في مجال التصدي لهذا الخطر الصحي العالمي، وتناول هذه القضايا من منظور أمني. ومن شأن هذا العمل أن يفضي إلى ظهور "نظام صحي إقليمي جديد" إذا ما كثفت البلدان الأعضاء من تعاونها.

وبالمثل، سيكون من الجيد أن تنتظر البلدان الأعضاء في إنشاء نظام مكرّس للتدريب على مواجهة الجوائح والأوبئة وإدارتها، وذلك من أجل تبادل الخبرات والمعارف المكتسبة بهذا الشأن.

والسياسات الوطنية يمكن استكمالها بالصكوك المتعددة الأطراف للتعاون الصحي، وهي قادرة على إضافة قيمة كبيرة لتطوير حوار 5+5.

لذلك، فإنّ التسليم بهاتين المسألتين (أي الإجهاد المائي وجائحة كوفيد-19) هو بمثابة خطوة هامة لا بد فيها من قياس تبعات المسألتين بوضوح، وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها إزاءهما، وضبط معالمهما والمخاطر المترتبة عنهما.

وعلى الرغم من عدم التماثل الجيوسياسي بين البلدان على ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، فإن مجالات العمل التي تغطيها مبادرة 5+5 الدفاعية تشكل قيمة مضافة بالنسبة للتعاون الإقليمي. ويمكن أيضا تعزيز هذه القيمة المضافة من خلال جمعها بما تقوم عناصر أخرى ضمن حوار 5+5 من عمل إزاء القضايا ذات الطابع المشترك بين الوزارات.

وضمن مجالات التعاون في إطار مبادرة 5+5 الدفاعية، وخلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، نظمت الجزائر، بوصفها بلدا عضوا، 69 من مجموع 452 نشاطا؛ وشملت الأنشطة تنظيم تدريبات، ووضع وحدات تدريب ودراسات جامعية، وعقد حلقات دراسية واجتماعات. وترأست الجزائر المنتدى في مناسبتين، إحداهما في عام 2005 والأخرى في عام 2016.

وشاركت الجزائر في إعداد أربعة أدلة على الإجراءات المشتركة للمناورات البحرية والجوية وإدارة الكوارث الطبيعية، واشتركت أيضا بفعالية في تنفيذ مشاريع واعدة منها:

- كلية مبادرة 5+5 الدفاعية؛
- المركز الأوروبي المغربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية؛
- مشروع إنشاء مركز التدريب على إزالة الألغام لأغراض إنسانية؛
- مركز التنسيق والتخطيط التشغيلي غير الدائم لإدارة الكوارث الطبيعية؛
- الشبكة الافتراضية لمراقبة حركة السفن.

### 3 - الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

في آذار/مارس 2000، انضمت الجزائر إلى الحوار المتوسطي الذي تنظمه منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل الإسهام في تعزيز الأمن الجماعي داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك باتباع نهج شامل ومتكامل إزاء مختلف مبادرات وأطر الحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، جرى في 22 نيسان/أبريل 2021 التوقيع على برنامج منفرد ثالث للشراكة والتعاون بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

### 4 - الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بشأن الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب

أنشأت الجزائر والاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاق الشراكة بينهما، لجنة فرعية معنية "بالحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان" تجتمع سنويا بالتناوب مرة في الجزائر العاصمة وأخرى في بروكسل من أجل مناقشة المسائل الأمنية الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وكان أحدث اجتماع عقده اللجنة الفرعية في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

واعتمد الطرفان أيضا، في 2017، خمس أولويات مشتركة للشراكة بينهما، منها واحدة بشأن الحوار الاستراتيجي والأمني.

وفي إطار التأييد والدعم لهذه الآلية، شرعت الجزائر والاتحاد الأوروبي في إجراء حوار استراتيجي رفيع المستوى بشأن الأمن الإقليمي. وعقدت الجولة الأولى من هذا الحوار في بروكسل في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017، والجولة الثانية في الجزائر العاصمة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ويتيح هذا

المنتدى دوريا فرصة للتشاور بشكل مكثف حول القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية الراهنة، وكذلك حول التحديات العالمية مثل الإرهاب والرهانات البيئية والهجرة.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أنّ مجلس الارتباط بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يشكل إطارا للحوار السياسي وللتعاون وتبادل وجهات النظر حول المسائل المتصلة بالأمن بين الطرفين. ويتبادل الطرفان التحليلات الخاصة بالعديد من الأزمات في المنطقة، ولاسيما في ليبيا ومنطقة الساحل، وبالجهود المتفق عليها في مجال مكافحة التطرف ومنع التطرف المصحوب العنف ومكافحة الإرهاب. وكانت الدورة الأخيرة لمجلس الارتباط قد عُقدت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 برئاسة مشتركة بين وزير الخارجية الجزائري والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، وأتاحت للطرفين تبادل وجهات النظر بشأن القضايا المتعلقة بالصحراء الغربية وبليبيا ومالي ومنطقة الساحل.

## 5 - الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بصفقتها شريكا متوسطيا، تشارك الجزائر بفعالية في الأنشطة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما منها الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتطرف المصحوب بالعنف، والتشدد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالهجرة والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي هذا السياق، ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تشدد أكثر على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للسلام والأمن في أوروبا، وذلك من خلال تسليط الأضواء السياسية بشكل أكبر على الأنشطة المتصلة بتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتأكيد على قدرة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على الإسهام كشركاء منخرطين بفعالية واهتمام في تحقيق الاستقرار داخل هذه المنطقة من العالم.

## 6 - مركز الامتياز المعني بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة شمال أفريقيا والساحل

تهدف مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية إلى دعم وتنشيط التعاون بين بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل من جهة، وبلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وذلك ضمن مجال إدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة باستخدام المواد النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية. وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى وضع وتنفيذ استراتيجية متسقة ومنسقة في مجال تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان المنطقة، هدفها تأمين الحدود بشكل أفضل ضد تهريب هذه المواد.

وأتاح المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل التابع لمبادرة مراكز الامتياز، منذ افتتاحه في الجزائر العاصمة في كانون الأول/ديسمبر 2015، تنفيذ عدة مشاريع في مجال التعاون بهذا الشأن. وتتعلق أحدث هذه المشاريع بالتعاون في مجال الكشف عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في المراكز الحدودية، والنقل البري للمنتجات الكيميائية والبيولوجية، وإدارة النفايات الكيميائية والبيولوجية.

واقترحت الجزائر إطلاق مشروع بشأن التنسيق على المستوى الإقليمي للقوائم الوطنية للمواد الكيميائية الخطرة، وبشأن تعقب هذه المنتجات، وذلك حتى تتم بفعالية مكافحة تسريبها نحو أغراض ضارة. وقد قوبل هذا المقترح بالترحاب في صلب مبادرة مراكز الامتياز.

وقد تحصل المكتب الإقليمي، بفضل نشاطه، على جائزة عام 2019 لأفضل "قصة نجاح"، التي يمنحها الشريك الأوروبي لمنطقة شمال أفريقيا والساحل، وذلك على إثر تنفيذ العديد من التمرينات والتدريبات في مجال التوعية قدمها خبراء محليون جرى تدريبهم في إطار هذه المبادرة وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ويغطي المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والساحل، الذي تديره الجزائر، بخدماته البلدان التالية: بوركينا فاسو وتونس وليبيا ومالي والمغرب والنيجر. وهو يستعد الآن إلى استقبال تشاد قريبا كعضو جديد. ومن شأن هذا التوسع أن يتيح تغطية منطقة الساحل بأكملها، وأن يتيح الإدارة الأشمل للأخطار المرتبطة باستخدام المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية داخل هذه المنطقة الحساسة من القارة الأفريقية.

#### 7 - مشروع "CyberSud" الإقليمي لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني المنجز مع بلدان البحر الأبيض المتوسط

من منطلق الوعي بما يترتب عن جرائم الفضاء الإلكتروني من تداعيات على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشارك الجزائر في تطوير مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا هدفه تعزيز قدرات منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال مكافحة الجريمة الإلكتروني وإقامة أدلة الإثبات الإلكترونية.

وفي إطار هذا البرنامج، شاركت الجزائر في الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية التابعة لبرنامج سيبرسود (CyberSud)، الذي عُقد بشكل افتراضي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 حول موضوع الجرائم الإلكترونية. أما الأنشطة المقررة في إطار هذا البرنامج الإقليمي، التي كان من المتوقع في البداية أن تستمر مدة ثلاث سنوات، فقد تم تمديدتها حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2021، وهي الآن في طور التنفيذ.

#### 8 - التعاون الإقليمي في مجال مراقبة تصدير الأسلحة

تشارك الجزائر، إلى جانب بلدان شمال أفريقيا، في الأنشطة المتعلقة بمراقبة تصدير الأسلحة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى تشجيع الحوار على المستوى الإقليمي حول هذه المسألة وإلى مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بهذا الشأن بين البلدان الشريكة المعنية.

وفي هذا السياق، تشارك الجزائر في المرحلة الخامسة من برنامج الاتحاد الأوروبي للتوعية بضرورة تعزيز المراقبة الفعالة لصادرات الأسلحة، التي ستستمر خلال عامي 2021 و 2022.

وتشارك الجزائر بانتظام في مختلف أنشطة الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى مكافحة عمليات النقل غير المشروع للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي، في هذا السياق، قد استضافت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 فعاليات الحلقة الدراسية الإقليمية الرابعة لدول شمال أفريقيا عن سياسة الجوار الأوروبية فيما يتعلق بمراقبة تصدير الأسلحة، التي نُظمت بدعم مالي وتقني من المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات. وتأتحت حلقة العمل هذه، على وجه الخصوص،

الترويج لإجراء حوار إقليمي حول مسألة مراقبة صادرات الأسلحة، وإثارة المسائل ذات الاهتمام المشترك في هذا المجال بين البلدان الشريكة المعنية.

## 9 - التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون

تعمل الجزائر ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون على تطوير أنشطة تعاون بشأن كل المواضيع المتصلة بالجرائم الناشئة، ولا سيما تهديدات الفضاء الإلكتروني، وجمع البيانات الجنائية وتحليلها، ومكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وفي إطار الانخراط في المشاريع الإقليمية التي تنظمها الوكالة، تشارك الجزائر في مشروع "CT INFLOW" الذي يُعنى بتبادل المعلومات عن مكافحة الإرهاب وعن الإجراءات المتصلة بالعدالة الجنائية.

واتخذت الشراكة بين الجزائر ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون شكل برنامج تبادل في إطار مشروع التعاون الإقليمي المعنون "شراكة التدريب على مكافحة الإرهاب بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (CEPOL CT). وقد نُفذت المرحلة الأولى بين عامي 2015 و 2017، والمرحلة الثانية بين عامي 2018 و 2020. وفي هذا السياق، وفي شهر آذار/مارس 2020، اشتركت الجزائر مع الوكالة في تنظيم حلقة عمل إقليمية في الجزائر العاصمة حول الإرهاب وعلاقته بالجريمة المنظمة، وشهدت هذه الحلقة مشاركة ممثلين من جميع دول الاتحاد الأوروبي فضلا عن ممثلي البلدان الشريكة للوكالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وبالموازاة مع ذلك، شاركت الجزائر في النسخ الأربعة من البرنامج الإقليمي للشراكة الأوروبية المتوسطية في مجال الشرطة.

## ثانيا - المبادرات المُستهلة في القارة الأفريقية

تدرك الجزائر الصلات القائمة بين منطقة البحر المتوسط وأفريقيا في مجال الأمن، وهي ما فتئت تدعو إلى تعزيز الآليات القائمة في أفريقيا، ومنها بالأخص الآليات المذكورة أدناه، وإلى الحصول على دعم المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

## 1 - جهود الجزائر في مجال التصدي للإرهاب في منطقة الساحل

أدى تصاعد الهجمات الإرهابية خلال شريط الساحل والصحراء إلى تفاقم المخاطر والتهديدات المتعددة الأوجه في تلك المنطقة، وذلك على الرغم من الكفاح الباسل والضغط المستمر الذي تمارسه، بعناية، قوات الأمن الجزائرية وبلدان أخرى في المنطقة.

وفي مواجهة هذا الوضع، شرعت الجزائر منذ عام 2007 في إجراء تعاون إقليمي فعال للوقاية من الإرهاب ومكافحته في منطقة الساحل. وتشمل هذه المبادرة الإطار العسكري الاستراتيجي والعملياتي، وأيضا إطلاق برامج لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة سكان المناطق المعنية.

وَعُدَّت عدة اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة وتحديد التدابير اللازمة لمكافحة الأنشطة الإرهابية وآفاتها في المنطقة. وُعِدَّت كذلك سلسلة من الاجتماعات لرؤساء أركان القوات المسلحة وأجهزة الأمن

في بلدان المنطقة، كان الهدف منها تنفيذ تدابير عملية قابلة للتطبيق ضمن مجال التنسيق بين قوات الأمن في البلدان المعنية.

وقد أتاح إطار التعاون هذا أيضا وضع برامج تدريبية لموظفي الأمن والجمارك، قدمتها الجزائر لصالح بلدان المنطقة من أجل مساعدتها على تطوير قدراتها الإدارية والتقنية والتشغيلية في هذا المجال.

وانطلاقا من تجربتها الخاصة، تظلّ الجزائر تدرك تماما الأهمية الأساسية لإقامة نظام في مجال الوقاية الهيكلية والإنذار المبكر، وذلك بالتشجيع على تبادل المعلومات والتعاون القضائي بين الدول المتضررة مهما اختلفت دوائر انتماءاتها، حتى يتسنى تعزيز فعالية التعاون الجاري ضمن إطار عملية نواكشوط التابعة للاتحاد الأفريقي واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأخيرا، تُشكّل التجربة الجزائرية في مجال القضاء على نزعة التطرف مثلا بلا ريب عن النجاح في تحييد الإرهاب. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد التدابير التي اتخذتها الجزائر في جمع كلمة الأئمة والدعاة من منطقة الساحل والصحراء على اعتماد الحوار والتثقيف في نشر قيم الإسلام الحقّة ونبذ مفاهيم التطرف.

## 2 - المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب

يقوم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يتبع الاتحاد الأفريقي ويتخذ من الجزائر العاصمة مقرا له، بدور بالغ الأهمية في مجال منع ومكافحة الإرهاب والظواهر المتصلة به، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

ويُجسّد هذا المركز، الذي يُعتبر بمثابة هيئة مركزية وعملياتية يقوم عملها نهج شامل ومتكامل، الرغبة القوية لدى الدول الأفريقية في توحيد جهودها مع جهود المجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير عملية وعاجلة وجماعية لصدّ الإرهاب، وذلك بسبل منها على وجه الخصوص إضفاء الطابع المركزي على البيانات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

ولبلوغ هذه الغاية، يُنظّم المركز منذ إنشائه العديد من الاجتماعات وحلقات العمل لفائدة خبراء من عدة بلدان ومنظمات إقليمية حول مسائل تتعلق بالاتجار بالأسلحة عبر الحدود وبالجريمة المنظمة والإرهاب. وقد أتاحت حلقات العمل هذه وضع عدّة توصيات بشأن تعزيز قدرات البلدان المعنية على المراقبة والتصدي للاتجار بالأسلحة عبر الحدود.

## 3 - المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة

المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، التي يوجد مقرها في الجزائر العاصمة، يُشكّل إنشاؤها في عام 2016 أداة للتنسيق الإقليمي على توطيد الأمن والسلام في أفريقيا وفق استراتيجية أفريقية منسقة في مجال مكافحة الجريمة. وهذا الشكل من التعاون بين أجهزة الشرطة ينطوي على تصميم المبادرات وتنفيذها وتقييمها وتنسيقها، ولا سيما في إطار برامج الدعم والمساعدة التي أطلقتها المنظمات الدولية المعنية.

وتتمثل مهام هذه الآلية في بناء وتعزيز قدرات قوات الشرطة في البلدان الأفريقية، بسبل منها على وجه الخصوص البرامج التدريبية الموجهة لفئات بعينها والمتكيفة مع واقع السياقات الأفريقية ضمن مجالي الشرطة العلمية والتقنية، وفي تقييم التهديدات الإجرامية، وأيضا في مكافحة الجرائم الإلكترونية والاتجار

غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. وتهدف الآلية أيضا إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حشد وتنسيق قوات الشرطة المنتشرة ضمن إطار عمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، تقيم المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة علاقات تعاون وطيدة مع منظمات مماثلة، منها على وجه الخصوص المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وتُعتبر المنظمة الأفريقية بمثابة آلية للتعاون الشرطي بين بلدان الاتحاد الأفريقي، ولكن أيضا بمثابة عنصر فاعل هام في تثبيت أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وجهة اتصال محتملة مع بلدان الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الرغم من أنّ الاجتماع العام الرابع للمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، الذي كان من المقرر عقده في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قد تأجل بسبب القيود الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فإنّ الجزائر، التي تتولى رئاسة هذا الاجتماع العام، قد نظمت الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية للمنظمة في 11 آذار/مارس 2021، والاجتماع الثاني لرؤساء مكاتب الاتصال الوطنية التابعة للمنظمة في يومي 15 و 16 آذار/مارس 2021، وذلك بغية دراسة الجوانب التشغيلية والتنظيمية التي تُحسّن التعاون بين أجهزة الشرطة التابعة لدول الاتحاد الأفريقي على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعلى التصدي للتهديدات الجديدة العابرة للحدود الوطنية.

## قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 أيار/مايو 2021]

تضع قبرص استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن أولوياتها، وهي تسعى كمبدأ من مبادئ السياسة العامة إلى التعاون مع كل الراغبين من الشركاء الذين يلتقون معها في هذه المرحلة التاريخية الفاصلة من أجل بسط الأمن. ومن الطبيعي أن يكون محور التركيز المباشر لأولويات قبرص هو شرق البحر الأبيض المتوسط. فعلاقات حسن الجوار، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وسيادة القانون هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسات قبرص مع بلدان الجوار. وهذا الموقف الملتزم لم يكن دائما موضع ترحيب أو معاملة بالمثل من جميع جيراننا، وهذه حقيقة تتجلى مظاهرها في انتهاك سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية بسبب أفعال جارة بعينها تنتهك بشكل واضح القانون الدولي وميثاق الأمم.

ودعماً لهدف تحقيق الاستقرار على المدى البعيد، بادرت قبرص بطرح سياسة هدفها العمل، بالاشتراك مع اليونان، على إنشاء آليات للتعاون الثلاثي مع جيرانها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد بدأت هذه التفاعلات تُسفر عن نتائج ملموسة ضمن طائفة واسعة من مجالات التعاون التي تشمل الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والبيئة، وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والابتكار، والتعليم، وما إلى ذلك. وقد أثبتت هذه الآليات صمودها ومرونتها، وحظيت باهتمام كبير من قريب وبعيد، وأصبح لها شركاء من بينهم فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهات شريكة إقليمية أخرى.

ومن منطلق الوعي بأهمية الطاقة بالنسبة للعديد من شركائها في المنطقة، قامت قبرص أيضا بإبرام اتفاقات ثنائية مع جيرانها من أجل ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد أثبتت هذه الاتفاقات، الموقعة مع مصر وإسرائيل ولبنان، أهميتها في إقامة

علاقات تعاون سلمية قائمة على القواعد. ولكن للأسف، بلدان المنطقة ليست كلها تحترم القانون الدولي والحقوق السيادية لجيرانها، فمنها من يفضل بدلا من ذلك اتباع سياسات القوة على حساب الجميع في المنطقة.

ومن المسائل الرئيسية التي كانت مثار قلق خلال السنوات القليلة الماضية مسألة الهجرة غير النظامية. فقد شهدت قبرص زيادة كبيرة في عدد الوافدين عليها. وأثارت هذه الزيادة أيضا، إلى جانب التداعيات الاقتصادية الواضحة، تخوفات من أن يتنقل الإرهابيون تحت غطاء الهجرة بنوايا حسنة. وقبرص ملتزمة بمساعدة المحتاجين في ظل الاحترام التام لالتزاماتها الدولية، إلا أن مكافحة الإرهاب هي من الركائز الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني، حيث تعمل قبرص على هذا الشاغل المشترك من خلال التعاون الوثيق مع شركائها في المنطقة وشركائها الأوروبيين والدوليين.

### ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

لا تزال مسألة تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي الداخلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا في منطقة الشرق الأوسط بوجه أعم، تحتل مكانة عالية على جدول الأعمال الأوروبي. فوجود بلدان جوار على الضفة الجنوبية، قوامها الديمقراطية ومزيد الاستقرار والخضرة والازدهار، هو بمثابة أولوية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فيعد مرور خمسة وعشرين عاما على إطلاق عملية برشلونة، لا يزال الاتحاد الأوروبي عاقدا العزم على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من بلدان الجوار في الضفة الجنوبية، وعلى مواصلة تطوير هذه الشراكة. وتحقيقا لهذه الغاية، وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية، اعتمد المفوض الأوروبي لشؤون الجوار والتوسع والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في 9 شباط/فبراير 2021، بيانا مشتركا يقترح خطة جديدة طموحة ومبتكرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ويستند البيان المشترك إلى حوار سياسي مكثف في جميع أنحاء المنطقة هدفه معالجة التحديات المشتركة والاستفادة من الفرص المشتركة. أما الخطة فهي بمثابة التزام متجدد بسيادة القانون وحقوق الإنسان والحقوق الأساسية والمساواة والديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والاستقرار. وهي تهدف إلى بلوغ التعافي المرن والعدل بعد انتشار الجائحة، وأيضاً إلى تحقيق تحول رقمي أخضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلاوة على ذلك، يكتسي العمل المشترك على مواجهة تحديات التشريد القسري والهجرة غير النظامية، وأيضاً العمل المشترك على الاستفادة بكفاءة وفعالية من فوائد الهجرة القانونية، من خلال شراكات شاملة ومصممة خصيصاً ومفيدة للطرفين تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين، وأولوية رئيسية. وستستمر الجهود مبذولة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، الذي يقوم فيه الاتحاد من أجل المتوسط بدور مركز التنسيق، وأيضاً من أجل التعاون دون الإقليمي والأقاليمي، ولا سيما مع الشركاء الأفارقة. وفي هذا السياق، سيستطلع الاتحاد الأوروبي إمكانية إجراء المزيد من التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي أو الثلاثي وإمكانية تنفيذ مبادرات مشتركة بين البلدان الشريكة في جميع المجالات.

وتُشكّل النزاعات التي طال أمدها في منطقة البحر الأبيض المتوسط عقبة رئيسية أمام الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. وتكتسي الجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز التعاون الأمني، وتخفيف آثار النزاعات، ومعالجة أسبابها الجذرية، أولوية قصوى. فالإتحاد الأوروبي هو المزود الرئيسي

بالمساعدات الإنسانية والإنمائية في المنطقة، وهو قادرٌ على نشر مجموعة واسعة من الأدوات ضمن نهج من الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهو يعمل، بوصفه مزوداً للأمن، على نشر بعثات وعمليات عسكرية ومدنية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، وعلى تنفيذ أعمال في مجال الوساطة وتحقيق الاستقرار، فضلاً عن اتخاذ التدابير التقييدية. وتقترح الخطة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط مواصلة تطوير الشراكات بشأن المسائل الأمنية مع البلدان المجاورة، والنظر أيضاً في التهديدات المستجدة في الآونة الأخيرة، مثل التهديدات الهجينة والتهديدات السيبرانية والجريمة المنظمة، التي تظهر في المنطقة وفي أماكن أخرى. ومن خلال الخطة الجديدة، يقترح الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون العملي مع شركائنا، بما في ذلك التعاون في مجال الأمن البحري وخفر السواحل. وينبغي أن تكون هذه الشراكات مصممة خصيصاً، وأن تتوافق مع احتياجات كل شريك، وأن تتمتع بدعم سياسي رفيع المستوى من أجل ضمان تحقيق نتائج ملموسة. أما التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية فهو أمر حيوي أيضاً، بما في ذلك التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي ضمن إطار الإعلانات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي الصادرة في وارسو وبروكسل. وللاتحاد الأوروبي مع شركائه من بلدان الجوار في الضفة الجنوبية مصالحةً مشتركة في دعم إقامة نظام متعدد الأطراف منشط ومناسب والغرض، تحتل الأمم المتحدة في إطاره مكانة جوهرية. ويحرص الاتحاد الأوروبي على الحوار مع شركائه هؤلاء ضمن المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما المحافل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن والقضايا العالمية التي تشكل أساس خطة عام 2030 وأهدافها في مجال التنمية المستدامة. وهو حريصٌ أيضاً على المشاركة في تعزيز التجارة القائمة على القواعد، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وقد تعاونَ الاتحاد الأوروبي حيثما أمكن مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان الشرق الأوسط بشأن المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية وقضايا المجتمع المدني، وهو قد حافظ على مكانته كأكبر مانح ومقدم للمساعدات الخارجية في المنطقة.

ويتواصل العمل على تنفيذ أولويات الشراكات ضمن مجالات منها مكافحة الإرهاب والأمن، وكذلك العمل على دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية.

وواصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع شركائه على الضفة الجنوبية من أجل التصدي للإرهاب ومنع التشدد الذي يؤدي إلى التطرف المصحوب بالعنف، وذلك من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية ووضع التشريعات ذات الصلة. ومن خلال برامج التمويل الإقليمية التي تُعنى بمكافحة الإرهاب والمجالات ذات الصلة، جمع الاتحاد الأوروبي بين الشركاء من المنطقة حتى يعملوا معاً على التصدي للتهديدات المتعددة التي لا تؤثر على المنطقة فحسب، بل أيضاً على الاتحاد الأوروبي. وأجريت على المستوى النقيين في المنطقة حواراتٌ أمنية وحوارات بشأن مكافحة الإرهاب، وذلك على الرغم من القيود المتصلة بالصحة العامة. فعلى سبيل المثال، عقدت اللجنة الفرعية المعنية بالعدالة والأمن والمشاركة بين الاتحاد الأوروبي وتونس اجتماعاً في آذار/مارس 2021، وعقدت اللجنة الفرعية للحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر اجتماعاً في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وبدعم مباشر من الدول الأعضاء، يتواصل عمل خبراء مكافحة الإرهاب والأمن ضمن وفود الاتحاد الأوروبي، وهو يسهم في تحسين الإلمام بالحالة السائدة في السياق المحلي، وتكثيف الحوار مع السلطات المعنية، وتحديد برامج التعاون الموجهة للأهداف. وبالنسبة للنظرء المحليين والدوليين، تقوم هذه الجهود أيضاً بدور الجهة المرجعية

فيما يتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، وذلك ضمن سياقات منها على سبيل المثال منتديات التنسيق بين الجهات المانحة أو اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

ولا تزال الهجرة على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي وشركائه في المنطقة. فالعمل جارٍ على إنقاذ الأرواح ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وللنزوح القسري، وعلى حماية الحدود الخارجية لأوروبا ومواصلة تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها. وسيظل عمل الاتحاد الأوروبي وشركائه الأفارقة يسترشد بمبادئ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة المنبثقة عن مؤتمر قمة فاليتا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ومن أحدث المبادرات في هذا المجال توسيع اختصاصات وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية. فقد تم توطيد نظام اللجوء في الاتحاد الأوروبي بقواعد بيانات للهوية، مثل النظام الأوروبي لمضاهاة بصمات الأصابع. وعُززت المراقبة عن طريق النظام الأوروبي لمعلومات السفر والتصريح (النظام الذكي لإدارة الحدود) والنظام الأوروبي لمراقبة الحدود. وقد انخرطت قوات الأمن في عمليات تعاون مشتركة منها على سبيل المثال منصفة الاختبار الأوروبية لعملية عام 2020 في مجال تبادل المعلومات البحرية المشتركة، ومشروع الإنذار المبكر لزيادة الإلمام بالحالة، لا سيما في إطار التعاون البحري والحدودي، فضلا عن برنامج الرصد البحري والأرضي، الذي يُطبق بيانات البرنامج الأوروبي لرصد الأرض (كوبرنيكوس) على مسألة الأمن البحري.

ومن المبادرات الإقليمية التي تُغطي الصفتين وتُعنى بمسألة الهجرة هناك عملية الرباط، التي تُجري في إطارها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعاونًا مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على إدارة الهجرة، وذلك على النحو المنصوص عليه في خطة عمل مراكش لعام 2018.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الأمم المتحدة في هذه المنطقة من خلال التمويل والتعاون التقني. وينطبق هذا تحديداً على مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، اللتين يعمل معهما الاتحاد الأوروبي أيضاً ضمن إطار فرقة العمل المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وجزءاً من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن يُعنى بالتصدي المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في المنطقة. وخلال عام 2020، أبدى الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن مرونةً عندما استجاب في غضون مهلة قصيرة للتحديات التي نجمت عن جائحة كوفيد-19 داخل العديد من البلدان.

أما البعثات والعمليات المنجزة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، على طول طرق الهجرة الرئيسية، فهي تُعزز القدرات المتاحة للمنطقة في مجال التصدي للتحديات المحلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالهجرة غير النظامية، وتسهم في نهاية المطاف في الاستقرار الإقليمي. وفي الفترة من عام 2015 إلى مطلع عام 2020، أسهمت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الأوسط من جنوب البحر الأبيض المتوسط في جهود الاتحاد الأوروبي من أجل استعادة الاستقرار والأمن في ليبيا واستتباب الأمن البحري في المنطقة الوسطى من حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك عن طريق تقويض نموذج العمل الذي يأخذ به مهروبو المهاجرين والمتاجرون بالبشر، وتدريب حرس خفر السواحل الليبية ورصد أدائهم، والمساهمة في إنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وفي عام 2020، اعتمدت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لتخلف بذلك العملية العسكرية في الجزء الأوسط من جنوب

البحر الأبيض المتوسط، وأدخلت عليها تعديلات حتى يكون تركيزها بالأساس على تطبيق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة عملاً بقراري مجلس الأمن 1970 (2011) و 2292 (2016) وتطبيق تدابير الأمم المتحدة لمكافحة التصدير غير المشروع للنفط من ليبيا، وبناء قدرات القوات البحرية وقوات خفر السواحل الليبية وتدريبها.

وبالموازاة مع ذلك، تدعم بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا السلطات الليبية في جهودها من أجل تقويض شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين وفي الاتجار بالبشر وتنفيذ الأعمال الإرهابية. وتعمل البعثة مع السلطات الليبية في مجال إدارة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وهي تتسق بين الجهات المانحة التي تساعد في تلبية احتياجات ليبيا ضمن هذه المجالات.

ويُعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء استغلال أطراف ثالثة لضغوط الهجرة على طول طريق الهجرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولانتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة عن محنة الساكنين لهذا الطريق. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية تعزيز التعاون وقدرة الشركاء على التصدي لهذه التحديات.

وتتطوي الخطة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على خطة اقتصادية واستثمارية مخصصة لتحفيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل في بلدان الجوار على الضفة الجنوبية. وفي إطار خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة لحسن الجوار والتنمية والتعاون الدولي، سيتم تخصيص نحو 7 مليارات يورو للفترة 2021-2027 من أجل تنفيذ هذه الخطة، وهو ما من شأنه أن يحشد ما يصل إلى 30 مليار يورو من الاستثمارات الخاصة والعامة في المنطقة خلال العقد المقبل. وتشمل الأدوات المالية الرئيسية الأخرى التي تُعنى بمنطقة البحر الأبيض المتوسط خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي، التي تم اعتمادها في شهر أيلول/سبتمبر 2017 واستلهاهم فكرتها من الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية. وتدعم هذه الخطة الاستثمار في بلدان الجوار الأفريقية والأوروبية.

وقد بعث مؤتمر بروكسل الخامس بشأن مستقبل الجمهورية العربية السورية والمنطقة، الذي عقد في 30 آذار/مارس 2021 واشترك الاتحاد الأوروبي في رئاسته مع الأمم المتحدة، بإشارة قوية على أنّ الالتزام مستمر تجاه الشعب السوري. ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري بما يتماشى وقرار مجلس الأمن 2254 (2015). وهو برمته لا يزال أكبر جهة مانحة لجهود التصدي للأزمة السورية، حيث خصص ما مجموعه 3,7 مليار يورو لعام 2021 وما بعده. ويُقدّم الاتحاد الأوروبي الدعم لجهود البحث عن حلّ دائم للاجئين السوريين، ولا مناص من أن يستند هذا الحل إلى عودتهم الطوعية والأمنة والكرامة إلى مواطنهم الأصلية، وذلك عندما تكون الظروف القائمة على أرض الواقع مهياة على النحو الذي تحدده مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويكتسي الدعم الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الساحل أهميةً بالغة بالنسبة للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد زاد الاتحاد تدريجياً من دعمه للمنطقة. وتتمثل مجالات التزام الاتحاد الأوروبي الرئيسية في مكافحة الإرهاب، ودعم قدرات البلدان في مجالي الدفاع والأمن الداخلي، وإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الهشة، وتحقيق التنمية الطويلة الأجل، والاستجابة الإنسانية. وقد تم إيلاء دعم خاص للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المنشأة في عام 2014، وإلى قواتها المشتركة المنشأة في عام 2017. وينطوي حضور الاتحاد الأوروبي على وجود بعثات وعمليات عسكرية ومدنية في المنطقة

ضمن إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع - وتحديداً، البعثتين في مالي والنيجر (وهما بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر)، فضلا عن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية - وعلى نشر خبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقد انضم الاتحاد إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تشكيل المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، وذلك بهدف الإسهام في الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل للأزمة في هذا البلد.

وما انفكت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها دولا مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تُعزّز التعاون والحوار على المسائل الأمنية الأوسع نطاقا، وذلك من خلال الشراكة التي تقيمها المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع كلٍّ من الأردن وإسرائيل والجزائر وتونس ومصر والمغرب. وتشمل المجالات ذات الأولوية ضمن هذا المنتدى مكافحة نزعة التطرف والإرهاب، وتأمين الحدود، وإدارة الهجرة، وعدم التمييز.

ويُشدّد الاتحاد الأوروبي على أهمية الأمرين التاليين بالنسبة للسلام والاستقرار على المستوى الإقليمي: (أ) السيادة والحقوق السيادية والسلطة المخولة لكل دولة على مناطقها البحرية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ (ب) ومبدأ علاقات حسن الجوار. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنّ الأنشطة التي تتعارض مع القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، وكذا البيانات العامة الاستقرائية، هي من الأمور التي لا تقضي إلى التخفيف من حدة التوترات ولا إلى تهيئة بيئة إيجابية لإحلال الاستقرار على المستوى الإقليمي.

واستمر الحوار السياسي مكثفا مع الشركاء الإقليميين، مثل جامعة الدول العربية. ففي إطار الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، استمر نسق العمل ضمن الأفرقة العاملة المشتركة، وعلى المستويين الدبلوماسي والوزاري، بالاعتماد على مخرجات اجتماع القمة الذي عُقد في شهر شباط/فبراير 2019. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى العمل مع دول الخليج في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة، ومنها بالأخص التحديات المتعلقة بليبيا، وعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، والجمهورية العربية السورية، والعراق.

وتقوم الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بتمويل مشاريع لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية داخل هذه المنطقة. وتُسهم مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة البحر المتوسط، ومنها المركزان الموجودان في كل من الجزائر والمغرب، في إنجاز هذه المهام.